المحاضرة الرابعة

نماذج تنموية من دول البريكيس(النموذج الصيني)

يشير اصطلاح البريكس إلى الأحرف الأولى من أسماء الدول الخمسة المنطوية تحت مظلته المتمثلة في(البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) (BRICS)، وتتوزع دول هذا التكتل على أربع قارات (آسيا، افريقيا، أوروبا، أمريكا الجنوبية) مما شكل توجها عالميا، تشكل نسبة عدد سكان دول البريكس(43%) من سكان العالم، وتهيمن على (18%) على الاقتصاد العالمي ، إذ حققت هذه الدول مجتمعة عام 2016 ناتجا محليا إجماليا بلغ(31.5%) من الناتج العالمي وهو ما يقل بنسبة قليلة عن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن البريكس تسيطر على (15%) من التجارة الدولية، وكذلك تسيطر على ما نسبته (45.94%) من إجمالي الأيدي العاملة في العالم. وتؤثر هذه الدول على التنمية الدولية لاسيما في الدول الأقل نموا، إذ يؤديان معا دورا مهما ورئيسا في الاستقرار التجاري والاستثماري الدولي، ويتوقع نسبة مساهمتها الإجمالية ستتجاوز (50%) من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.[1]

كما توصلت الدراسة بأن التوقعات والتحليلات الاقتصادية في المستقبل تشير إلى أن دول البريكس في عام 2050 ستحتل مراكز اقتصادية متقدمة على العالم، إذ تحتل الصين والهند المركزين الأول والثاني على التوالي ضمن الدول G20 فيما ستحتل روسيا المركز الرابع والبرازيل المركز السادس. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن دول البريكس

---

[1] دهش، الغراوي، مرجع سابق، ص84.

اتبعت في سياستها الاعتماد على قطاعات اقتصادية رائدة قادرة على قيادة النشاط الاقتصادي وحث الأنشطة الاقتصادية الأخرى على النمو السريع والمرتفع .وخلص البحث في توصياته إلى أن على البلدان النامية السعي بأن تكون لها حصة من التغييرات الاقتصادية الدولية من خلال استغلال واستثمار مواردها" أن الاقتصادية بشكل أمثل بالاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي والاسلوب والاستراتيجية التي أتبعتها على وفق مميزات البلدان النامية.[1]

وبحسب صحيفة " لو جوغنال "Le journal de dimanche أن التفوق التنموي يميل الآن الى دول البريكس وهو تفوق يصاحب التفوق الديمغرافي لمجموعة بريكس الدي دحض الأساطير حول الدول النامية، وأثبت ظهور قوة متقدمة على الولايات المتحدة الامريكية. ووفقا لشركة الاستشارات البريطانية Acorn Macro Consultating، تتمتع مجموعة "بريكس" في الوقت الراهن بوزن اقتصادي أكبر تطورا من الناحية الصناعية في العالم، فهي توفر 31،5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30،7 لمجموعة السبع الكبار.[2]

وسنقتصر على ثلاث نمادج من دول البريكس، ليكون النموذج الأول هو النموذج الصيني، والنموذج الثاني هو النموذج الهندي والنمودج الثالث هو النمودج البرازيلي، مع ملاحظة أن عديد دول البريكس كانت عضوة فيما كان يسمى دول عدم الانحياز، إبان مرحلة الحرب الباردة. وعلى اعتبار أيضا أن الصين والهند تمثلان صدر السرب من نظرية الإزو الطائر الذي أشرنا إليها نهاية المحاضرة السابقة، كما أن هناك عدة دول بصدد الانضمام إلى منظمة البريكس منها الجزائر والسعودية ومصر، حيث طلبت الجزائر رسميا الانضمام إلى هده المنظمة بداية 2023 وهي في انتظار الموافقة.

---

[1] دهش، الغراوي، مرجع سابق، ص77.

[2] روسيا اليوم ، تاريخ التصفح 10 افريل 2023.

حين أعلن الزعيم الصيني " ماوسي تونغ" عام 1949 عن قيام جمهورية الصين الشعبية، كانت الصين تمثل نموذجا تقليديا لدولة من العالم الثالث بالسمات والخصائص المعروفة لدولة بهذا الوصف، متوسط دخل الفرد منخفض، ضغط سكاني كبير على الأرض الصالحة للزراعة والموارد الأساسية الأخرى ، وغياب المؤسسات الملائمة لعملية التنمية، أين كانت ملامح النظام الرأسمالي بارزة من خلال استحواذ الصناعيين وكبار الفلاحين عن أكثر من 70% من الأصول الثابتة في الصناعة ومن الأراضي الزراعية, فبقدر ما حقق ماو الكثير من النجاحات، فقد مني بإخفاقات قاسية في المجال التنموي، لتأتي سنة 1978 كبداية الشروع بالإصلاح الاقتصادي بعد رحيل ماوسي تونغ.[1]

بدأ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ثلاثين سنة، بتحديد العلاقة بين "الإصلاح والتنمية والاستقرار" وفقا لتطورات الأوضاع ومتطلبات العصر. تقوم الحكومة والقيادة الصينية بتحديد الوضع العام وفقا لمفاهيم التنمية المتوافقة مع متطلبات العصر. يقوم الحزب الشيوعي الصيني بمعالجة المشكلات من خلال التنمية، إيمانا منه بأن التنمية هي أساس ومفتاح معالجة المشكلات، ومؤكدا على دفع أعمال الإصلاح من خلال التنمية. شهدت مفاهيم التنمية تطورا وابتكارا في الثلاثين سنة الماضية لمواجهة التحديات والمهام المختلفة. في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، كان التحدي الأكبر الذي واجه الصين بعد انتهاء "الثورة الثقافية" هو تغيير الوضع في الصين وتحقيق التحديثات الأربعة في: الصناعة، والزراعة، والدفاع الوطني، والعلوم والتكنولوجيا. قال دنغ شياو بينغ: "التنمية هي الكلمة الأخيرة"، و"ليس مهماً أن يكون القط أسود أو أبيض طالما أنه يصطاد الفئران". بتشجيع من هذه الكلمات، شهدت الصين تطورا سريعا، إذ حققت معدل نمو اقتصادي برقم مزدوج. لكن، في نفس الوقت، ظهرت مشكلات مختلفة بسبب النمط الانتشاري للتنمية

---

[1] طالب عبد صالح: ***"التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية"***، في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، جامعة النهرين،2008، السودان، ص183.

وتلوث البيئة وتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. لمعالجة المشكلات التي ظهرت خلال التنمية، طرحت الدورة الثالثة الكاملة للمؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر عام 2003 "النظرة العلمية إلى التنمية" التي تتخذ الإنسان أساسا لها وتؤكد على التخطيط الشامل وتسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة من أجل دفع التنمية الشاملة للمجتمع الاقتصادي والبشرية. ذلك يعني أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس المؤشر المباشر لتنمية وتقدم المجتمع، وأن على الحزب أن يصوب الأخطاء في بعض المجالات، مثل الاهتمام المفرط بالمؤشرات الاقتصادية وإهمال التقدم الاجتماعي، والاهتمام المفرط بالإنجازات المادية وإهمال القيم الإنسانية، والاهتمام المفرط بالمصالح القصيرة المدى وإهمال المصالح البعيدة المدى. في السنوات الأخيرة، ومع تعقد البيئة الاقتصادية للتجارة الدولية، طرحت المجموعة القيادية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونواتها الأمين العام شي جين بينغ، "المفاهيم الجديدة للتنمية"، وهي تحديدا: "الابتكار والتنسيق والخضرة والانفتاح والتمتع المشترك". أشار شي جين بينغ إلى أن الاقتصاد الصيني برغم حجمه الكبير ما زال ضعيفا، وأن نمو الاقتصاد الصيني برغم أنه سريع فإن نوعيته ليست جيدة. النمط الانتشاري للتنمية الصينية الذي يعتمد على عناصر الموارد ليس نمطا مستداما، وينبغي التحول من نمط التنمية المدفوع بالموارد وحجم الاستثمارات إلى نمط التنمية المدفوع بالابتكار. بفضل التمسك بمفاهيم التنمية وتعديل نظرية التنمية حسب متطلبات العصر، أصبحت الصين مثالا نموذجيا للدول النامية.

أولا- التنمية البشرية:

- **سياسة التعليم في الصين:** ان الدول التي نجحت في تحقيق معدلات تنميه اقتصاديه والنهوض نجحت بالنهوض بالنظام التعليمي كشرط أساسي للتقدم اقتصادي. فهناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية حيث وجدت من دراسات نظرية رأس المال البشري بروادها1964 Mincer 1958, Schultz 1961, G.Becker والتي أعطت أهمية لرأس المال البشري في الإنتاج بناء على أن مخزون التعليم هو مصدر لنمو إنتاجية العمل، وبالتالي النمو الاقتصادي.

وتأتي أهمية التعليم من خلال اسهامه في عملية التنمية إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن العملية التعليمية تنتج القوى البشرية المتعلمة وتغرس القيم اتجاه العمل والتنظيم والمجتمع. كما يساهم التعليم في رفع الإنتاجية والاستثمار والادخار، ويساعد في تحسين وتوزيع الدخل وتكافئ الفرص. كما أنه يساعد في التغيير التقني، ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية وعلى الطموح الشخصي وعلى التنافس والإبداع، ويكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج، ويعزز اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي. كما يعتبر التعليم من العوامل التي تلعب دورا محوريا في تحسين جودة حياة الأفراد، وقد مثل التركيز على جودة التعليم في المناطق كافة – بصورة عامة- وفي المناطق الريفية بصورة خاصة هدفا أساسيا للارتقاء بمستوى المجتمع ككل.

هذا وتعتبر الصين من الدول التي واجهت عددا من المشكلات في تسيير العملية التعليمية بصورة عامة بدأ من التعليم الأساسي مرورا بالتعليم المهني والفني، خاصة في ظل المتغيرات العالمية الكبيرة التي يشهدها العالم، والتطورات التكنولوجية والتقنية المتلاحقة. وهذا ما يثير التساؤل حول ماهية المناهج التعليمية التي تبنتها الحكومات الصينية لتحقيق تحصيل علمي وصل إلى معدل 94.3% عام 2016 طبقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، وما هي أهم السياسات التي اتخذت لتحقيق جودة المعرفة والمهارات الطلابية التي تم اكتسابها حتى تتوافق مع متطلبات سوق العمل؟

منذ تولي الحزب الشيوعي الحاكم مقاليد السلطة في البلاد عام 1949، لعب دورا كبيرا في إدارة العملة التعليمية، حيث فتحت قيادة (دينغ ذياوبينج) ووضعت سياسات تعليمية واسعة تم فيها ربط التحسينات في نوعية التعليم بخطة تحسينية. كما عمل الحزب على تنفيذ الحكومة لسياستها على المستوى المحلي ضمن المؤسسات التعليمية من خلال لجانها الحزبية، ويكون أعضاء الحزب ضمن المؤسسات التعليمية – الذين غالبا ما يكون لديهم دورا إداريا رئيسيا- مسؤولون عن توجيه مدارسهم في الاتجاه الذي تفرضه الدولة.

وكانت من بين الجهود التي بذلت على المستوى الرسمي من لتحسين جودة التعليم، هو القرار الصادر عام 1984 والخاص بصياغة قوانين رئيسية بشأن التعليم ووضع خطة لإصلاح المنظومة التعليمية، حيث دعت السلطات للحصول على التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات وإنشاء لجنة التعليم الحكومية، والتي ترتب عنها ارتفاع نسبة التعليم لتصل إلى 72% خلال الفترة (1990-1986) مع تخصيص ما نسبة 16.8% من ميزانية الدولة للتعليم سنة 1986. أضف إلى ذلك، فقد وضع المؤتمر الوطني للتعليم خمس أسس لإصلاح نظام التعليم تحت مسمى (مشروع قرار بشأن اصلاح نظام التعليم) وتنفيذه لمدة سبع سنوات يهدف إلى: تحسين التعليم الثانوي وتطوير التعليم المهني والتقني، اصلاح نظام التعليم العالي، وتوسيع صلاحيات إدارته وصنع القرار فيه.[1]

ساعد المؤتمر الوطني للتعليم 1985 في إلغاء وزارة التربية والتعليم وإحلال لجنة التعليم الحكومي محله، وألحقت بها مسؤولية جميع منظمات التعليم باستثناء التعليم العسكري، هذه الخطوة ساعدت في تحقيق اللامركزية في العملية التعليمية، ووضعت سياسات للمناهج الدراسية والقبول.

وبحلول عام 1993، أصدرت الحكومة الصينية برنامج الإصلاح التعليمي الذي أعطى أولوية للتعليم الأساسي، ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الهدف: وضع السياسات

---

[1] غزلان، مرجع سابق، ص300.

في إطار برنامج ملائم لمختلف ظروف الأماكن، التخطيط تبعا لظروف المناطق الحضرية والريفية، والتنفيذ من خلال خطوات ومراجعة هذه الخطوات.

وفي عام 2001 تم تجديد هذه المهمة وتعزيز أدوات تنفيذها من خلال: تدعيم وتأكيد عملية التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة في البلاد والتي تشكل ما نسبته حوالي 15%، محو أمية الكبار في المناطق الريفية والتي تشكل حوالي 50% من جملة السكان، وتعزيز نوعية التعليم وتحسينه في المناطق النامية اقتصاديا في البلاد والتي تشكل حوالي 35% من جملة عدد السكان. ذلك بهدف تمكين القرويين من التكنولوجيا الحديثة وتوفير المعلومات اللازمة لتعزيز روح المبادرة وقدرات هذه المجتمعات. وقد اقترحت الحكومة في الثمانينات نمطا جديدا لتنمية الاقتصاد الريفي وهو المتمثل في نمط " التنمية المتكاملة للزراعة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم" والتي تهدف من خلالها إلى نشر المعرفة العلمية ذات الصلة بتكنولوجيا الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع الريف، خاصة بين الشباب من خلال مناهج التعليم الرسمية وغير الرسمية.[1]

ومع بداية الألفية الجديدة ظهرت الحاجة الملحة لمتطلبات تعزيز التعليم الفني والمهني VTEوهو ما مثل آلية هامة لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر هذا النوع من التعليم أحد أهم الأدوات المسؤولة عن التدريب وإعداد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على تولي المسؤوليات وتدريب العمالة في الوظائف الجديدة.

ولما كان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تحقيق تنمية بشرية وما تمثله من توافر الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، كان التركيز على برامج التعليم الفني والمهني في مراحل التعليم الثانوي، وهو ما دفع لوضع هدف محدد في إطار التعليم الثانوي الفني، وهو تخريج ملايين من الأيدي العاملة الفنية والتقنية في إطار خطة عمل خلال الفترة 2003-2007. وبحلول عام 2006 بدأت تظهر نتائج هذه السياسات التنظيمية للنهوض بالتعليم الفني الثانوي، حيث

---

[1] غزلان، مرجع سابق، ص300.

اتضح أن هذا النظام نجح في تدريب أكثر من 35 مليون فرد في كلا من المناطق الريفية والحضرية، ووصل معدلات التدريب في المناطق الريفية إلى أكثر من 50%. هذه السياسات الإنمائية الهادفة إلى النهوض بمستوى التعليم في الصين كان من شأنها رفع معدلات الالتحاق بالتعليم والتحصيل العلمي ونوعية التعليم إلى معدلات تتجاوز 60%.[1]

هذا وتسجل الصين أداء قويا في معدلات التنمية البشرية خلال عام 2018، بحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019، فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية الصيني بلغت 0.758 لعام 2018، لتحتل المرتبة 85 بين 189 دولة ومنطقة.

وأوضح التقرير أن قيمة مؤشر التنمية البشرية بالصين ارتفعت بنحو 51.1 في المئة مقارنة مع قراءة بلغت 0.501 في عام 1990، ما وضع البلاد في فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية.

وخلال مؤتمر صحفي لإصدار التقرير، قال بياتي ترانكمان الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين، "إن التقدم في تنمية الصين خلال العقود الثلاثة المنصرمة كان ملحوظا"، مشيرا إلى أن الصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي انتقلت من مجموعة التنمية البشرية المنخفضة إلى فئة التنمية البشرية العالية منذ إصدار مؤشر التنمية البشرية في عام 1990.

---

[1] غزلان، مرجع سابق، ص301.

ولفت ترانكمان إلى أن الدول التي تزيد قيمة مؤشرها للتنمية البشرية عن 7.0 تصنف ضمن مجموعة التنمية البشرية العالية، بينما الدول التي تزيد قيمة مؤشرها عن 8.0 فتقع ضمن فئة التنمية البشرية العالية للغاية.

وأوضح التقرير أن الصين شهدت تحسينات في العوامل الرئيسية المرتبطة بالتنمية البشرية خلال الفترة من 1990 إلى 2018، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع بواقع 7 أعوام إلى 76 عام، وكذا ارتفاع سنوات التعليم المتوقعة بمعدل 5.1 عام إلى 13.9 عام.

وأشار التقرير إلى أن دخول 40 بالمئة الدنيا من السكان ارتفعت بمعدل 263 في المئة بين عام 2000 وعام 2018 في الصين، ما ساهم في الخفض السريع للفقر المدقع.

وخلال المؤتمر الصحفي قال وانغ دونغ، مستشار السياسات ومدير برنامج توطين أهداف التنمية المستدامة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين، إن الصين تنتهج التنمية التي تتمحور حول الإنسان، وتدفع تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أشار وانغ إلى التعاون المحلي لهيئات الحد من الفقر مع دوائر الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي في مجال تخفيف الفقر، ما عزز التنمية البشرية بالبلاد[1].

---

[1] شينخوا، (2019) ، ***ارتفاع كبير لمعدلات التنمية البشرية بالصين خلال عام 2018***، http://arabic.people.com.cn/n3/2019/1210/c31664-9639476.html(ليوم 2020/03/15 الساعة:18:12)، ص01.

مؤشر التنمية البشرية
(مجموع النقاط، الأعلى = الأفضل)

مؤشر مُركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاث أبعاد أساسية للنمو البشري - حاية طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشة معقول

جدول التصدير | استكشاف البيانات | عرض الخريطة | تضمين

1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018		
0.43	0.50	0.54	0.58	0.59	0.60	0.61	0.62	0.63	0.64	0.64	0.65	128	الهند
0.85	0.92	0.93	0.94	0.94	0.94	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	1	النرويج
0.83	0.89	0.91	0.93	0.93	0.94	0.94	0.94	0.94	0.94	0.94	0.95	2	سويسرا
0.76	0.86	0.89	0.89	0.89	0.90	0.91	0.92	0.93	0.94	0.94	0.94	3	أيرلندا
0.78	0.83	0.87	0.90	0.90	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.94	0.94	4	الصين
0.80	0.87	0.90	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94	0.94	5	ألمانيا
0.80	0.86	0.89	0.89	0.90	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.94	0.94	6	آيسلندا
0.87	0.90	0.90	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94	0.94	7	أستراليا
0.82	0.90	0.90	0.91	0.91	0.91	0.93	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94	8	السويد
0.72	0.82	0.87	0.91	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	9	سنغافورة
0.83	0.88	0.89	0.91	0.92	0.92	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	10	هولندا
0.80	0.86	0.90	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	11	الدنمارك

المصدر: https://ar.knoema.com/atlas/topic

ثانيا-التنمية الاقتصادية :

يحاول " ديفيد شامباو" في كتابه "الصين تتجه كونيا، القوة غير المكتملة" الإجابة على تساؤل قد يبدو بسيطا في شكله لكنه عميق في جوهره من ناحية تناوله لتحولات القوى الكونية وطبيعة القوى الصاعدة فيه: هل تشكل الصين قوة عظمى في القريب العاجل بما يمكنها من إزاحة الولايات المتحدة الأميركية المتربعة على عرش قيادة العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن؟ وهو تساؤل يتناغم مع العديد من الدراسات والمقالات التي تتناول وضعية الولايات المتحدة الراهنة، وما إذا كان زمن هيمنتها وقيادتها للعالم قد ولى.

ومؤلف الكتاب هو "ديفيد شامباو" أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومدير ومؤسس برنامج السياسات الحكومية الصينية بجامعة جورج واشنطن، وهو على صلة ممتدة بالصين سواء من خلال الزيارة أو العيش بها منذ عام 1979 بما سمح له بمعايشة تحولات الصين

المختلفة منذ نهاية الثورة الثقافية وحتى الوضع الراهن الذي وجدت فيه الصين نفسها تحتل مكانا متميزا في تدرج القوى الكونية.

وتعود أهمية هذا الكتاب إلى أنه تأسس على لقاءات بين المؤلف وبين صانعي السياسات العامة في الصين، إضافة إلى ملاحظاته الشخصية النابعة من معرفته بالصين وإلمامه بتحولاتها السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة[1].

رغم أن الكتاب الراهن يستند لفكرة مسبقة وشائعة تتعلق بكون الصين قوة عظمى جديدة من المتوقع أن تقود العالم اقتصاديا بحلول عام 2025، فإن ديفيد شامباو يكشف أنه فوجئ، رغم كافة المؤشرات التي تكشف عن قوة الصين، أنها لا يمكن أن تكون قوة عظمى، ناهيك عن إمكانية قيادتها للعالم. فهي وفقا للمؤلف، مجرد قوة متوسطة، أو بشكل أكثر تحديدا قوة غير مكتملة.

ولإيضاح هذا التصور لا بد من الوقوف أولا على عناصر قوة الصين، ثم لاحقا التعرف على الأسباب التي لا تجعل منها قوة عظمى حقيقية، وليس مجرد قوة غير مكتملة. فالصين تنطوي على مصادر القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية لكن بشكل لا تستطيع من خلاله التأثير الكوني بما يمنحها صفة القوة العظمى. وبشكل عام، فإن عناصر قوتها تتسم بالضعف كما أنها غير متجانسة فيما بينها؛ فأحد مشكلات الصين أنها غير متسقة في توجهاتها وفي مكوناتها المختلفة، الأمر الذي يجعلنا نجد أنفسنا في مواجهة أكثر من صين وليست صين واحدة مثل بقية الدول الأخرى. إضافة إلى ذلك فإن بكين، في التحليل النهائي، تتمتع بتأثير كوني أقل بكثير مما نعتقد أو نتصور.

---

[1] صالح سليمان عبد العظيم: الصين تتجه كونيا، القوى غير المكتملة، مركز الجزيرة لدراسات، 2013، https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/07/201372371958283608.html (يوم 2020/05/12، الساعة: 14:11)، ص2.

لا يمكن تجاهل القوة الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها الصين الآن، والتي تجعل منها "ورشة العالم"، ومنذ ثلاثة عقود لم تكن تمثل قوة اقتصادية وسط محيطها الآسيوي الذي يلامس حدودا مشتركة مع 15دولة أخرى. أما الآن فما لا تخطأه العين هو ذلك التوسع الاقتصادي الصيني الهائل الذي يشتمل على مناطق وأنشطة عديدة بدءا من مناجم التعدين في أفريقيا، مرورا بأسواق العملات في الغرب، وحقول النفط في الشرق الأوسط، والأعمال التجارية الزراعية في أميركا اللاتينية، وحتى المصانع في شرق آسيا. ويلفت النظر هنا ارتباط الصين بالصفة "أكبر"؛ ففي العقدين الماضيين استأثرت الصين وحدها بأكبر نسبة من إجمالي النمو الكوني حيث بلغت 40%، كما أنها اليوم أكبر مستهلك للطاقة، وأكبر مُصدر للعالم، وأكبر حائز لإحتياطيات النقد الأجنبي.

ويمثل الازدهار الاقتصادي المتصاعد في الصين منذ بداية الألفية الثالثة وحتى الآن نموذجا لافتا للنظر في ظل تراجع الاقتصاديات المهيمنة كونيا مثل اقتصاد أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، وهو أمر ساعد من خلال تزايد أعداد السائحين الصينيين على إنقاذ سوق سلع الرفاهية أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008. ففي ظل هذه الأزمة واجهت المنتجات العالمية الراقية صعوبات جمة في السوق العالمية، لكن تم إنقاذها في ضوء ارتفاع نسبة السائحين الصينيين حول العالم وارتفاع نسبة مشترياتهم لهذه السلع الراقية غالية الثمن.

ورغم ذلك، يكشف تهافت السائحين الصينيين على سلع الرفاهية عن ضعف كبير في الابتكار الكوني الصيني، فما نسبته 94% من السلع الصينية المصدرة إلى الخارج سلع منخفضة التكنولوجيا، ولم تصل للمستوى المطلوب لكي تنشدها الصفوات العالمية من البشر؛ فما زالت المنتجات والسلع الصينية هى منتجات وسلع للبشر العاديين ممن ينتمون للطبقات الوسطى ومحدودي الدخل. وهو أمر يتكشف من خلال عدم وجود علامات تجارية صينية معروفة على المستوى الكوني. ويميل الاقتصاد الصيني إلى العمل داخل الصين وعدم

الخروج منها إلى العالم الخارجي. وتضم قائمة فوربيس لأهم 500 شركة عالمية 71شركة صينية ثلاثة منها فقط تحصل على 50% من عائداتها من مصادر خارج الصين[1].

رغم التوسع الهائل في البنية التحتية المالية للصين حول العالم، فإن افتقاد الصين لما يسميه المؤلف بالقوة الناعمة يجعل قوتها الاقتصادية غير مؤثرة كونيا، رغم صعوبة إنكار انتشارها وأهميتها. فعلى الرغم من النشاط الثقافي العالمي للصين فإنها لم تستطع، على العكس من النفوذ الأميركي، أن تحفر لنفسها تيارات كونية مرتبطة بالمنتجات الثقافية. ويعود ذلك بالأساس إلى عدم فهم العالم للغة الصينية، كما أن الميديا الصينية تستخدم مفردات وشعارات قديمة لا يفهمها العالم المعاصر الآن، ولا يهتم بها وباستخداماتها. فكل شيء يعمل من أجل الصين فقط، المنتجات الصينية موجهة بالأساس للصينيين، كما أن النظام السياسي يعمل فقط من أجل الصينيين.

يأتي ذلك في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة السياح الصينيين حول العالم، بما يجعل الصين الأولى في مجال تصدير السياح حول العالم. كما أن ما نسبته 40% من شراء المنتجات الفنية التي تطرح عبر صالات البيع حول العالم يتم شرائها من قبل الصينيين. إضافة إلى ذلك إن التحولات الخاصة بالتعليم وخلق مسارات وعى جديدة تنبأ عن تحولات عميقة في بنية القوة الناعمة الصينية مستقبلا، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتواصل مع الولايات المتحدة والتفاعل العلمي واللغوي والثقافي معها. وتوضح الإحصاءات وجود 9000 مسافر يوميا بين الدولتين، كما تشير الإحصاءات في عام 2001-2012 إلى وجود 160000 طالب صيني يدرسون في أميركا مقابل 20000 طالب أميركي يدرسون في الصين، كما أنه يوجد 300 مليون طالب صيني يتعلمون الإنكليزية مقابل 200000 طالب أميركي يتعلمون الصينية. كما يوجد 1,2 مليون طالب صيني يتلقون تعليمهم في الخارج، منهم ما نسبته 93% يتعلمون على حسابهم

---

[1] عبد العظيم، مرجع سابق، ص 04.

الخاص .وبالطبع فإن هذا التواصل والتعامل بين الأميريكيين والصينيين سوف يدعم من حجم التأثير الأميركي على الصينيين، وبشكل خاص ما يتعلق بخلق أنماط ثقافية جديدة سوف تجد مساراتها ضمن الوعي الجمعي الصيني في السنوات القادمة، وهو أمر سوف يكشف عن العديد من التبعات العديدة، السياسية والثقافية منها على وجه الخصوص[1].

والخلاصة أن الصين فاعل كوني أكثر منه قوة عظمى، والفارق بين الإثنين كبير؛ فبينما يشارك الأول الآخرين شؤون الكون، يؤثر الثاني على الدول والحكومات ويرسم مسيرة الكون بأكمله، وهو أمر مازال بينه وبين الصين عقود طويلة وجهود عديدة في ظل تركيزها على مصالحها الوطنية وإبعاد نفسها عن السياسات الكونية والمشكلات المرتبطة بها. ورغم كل ما سبق فإن الشيء الموثوق منه أن الصين سوف تتغير. واللافت للنظر هنا مدى التشابه بين وضعية الصين الآن ووضعية الولايات المتحدة عام 1913 حينما كانت قوة اقتصادية هائلة، وقوة ناعمة هامشية، وقوة دبلوماسية مزدوجة بين الداخل والخارج ينظر إليها العالم منتظرا رد فعلها نحو القضايا الكونية.

من هنا يبقى السؤال الهام: متى تتغير الصين من قوة غير مكتملة إلى قوة عظمي مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأميركية؟ وهل سوف ينتظر العالم طويلا حتى تغير الصين من مواقفها، وتتدخل في الشؤون الكونية، ومن ثم تتحدى الولايات المتحدة الأميركية؟ وما هى النتائج المترتبة على ذلك؟ هل سيشهد العالم من جديد حربا باردة طويلة الأمد؟ أم يحسم أمره في مواجهات عسكرية مباشرة؟[2]

إن اقتصار قوة الصين الآن على الجوانب الاقتصادية لا يعني أن الصين سوف تظل قوة غير مكتملة؛ فالصين سوف تتحول في القريب العاجل إلى قوة مكتملة، قوة عظمى، سواء

---

[1] عبد العظيم، مرجع سابق، ص 07.
[2] المرجع السابق ، نفس الصفحة.

تم ذلك برغبتها أو برغبة الآخرين ودفعهم لذلك. كما أن قوة المسار الاقتصادي سوف تدفع المسارات الأخرى السياسية والدبلوماسية والثقافية للحاق بها، وتشكيل توجه جديد يليق بالصين كقوة عظمى، وساعتها سوف نرى شكل وطبيعة تأثير الشعوب الصفراء على الحضارة الإنسانية، ونقارنها بالهيمنة الأميركية الراهنة[1]!!

إن القفزات الباهرة في التنمية البشرية التي تحدثنا عنها، انعكست على التنمية الاقتصادية، إذ حقق الاقتصاد الصيني في العقدين الأخيرين نتائج كبيرة لاسيما في معدلات النمو الاقتصادي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ منذ مطلع الألفية الثالثة يخطو خطوات متسارعة نحو الصدارة في الاقتصاد العالمي، محتلا مواقع دولا كبرى في العديد من القطاعات الاقتصادية، جعل آراء وتوقعات المحللين الاقتصاديين تذهب إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا صينيا يتصدر فيه الاقتصاد الصيني الاقتصاد العالمي، ويبين الجدول (01) زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للصين، زيادة متواصلة ومطردة، فقد ازداد هذا الناتج من 36.759.39) مليار يوان عام 2009 ليصل (66.962.68) مليار يوان عام 2017، بنسبة زيادة بلغت (82%) عن قيمة الناتج عام 2009 ، كما بلغ معدل النمو الاقتصادي المركب للصين نحو (07%) ليشكل أعلى معدل نمو اقتصادي ضمن دول البريكس. كذلك سار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على نفس المنوال للناتج بالأسعار الثابتة ولكن بصورة تدريجية، إذ حقق زيادة ما بين 2009-2017 بنحو مليار دولار سنويا، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (02)، إذ تراوحت قيمة الناتج بالأسعار الجارية بين (5.071.46) مليار دولار عام 2009 كحد أدنى و (12.263.48) مليار دولار عام 2017 كحد أعلى وذلك للكفاءة الإنتاجية التي يتمتع بها المجتمع الصيني وأنشطته الإنتاجية المختلفة، ولا سيما القطاع الزراعي الذي ازدادت مساحته الزراعية، مما جعل

[1]نفس المرجع ، ص07.

الصين تحتل المركز الأول بين الدول في انتاج مختلف المحاصيل الزراعية النباتية والمنتجات الحيوانية، ولاسيما القطن والحبوب واللحوم والفواكه. أما القطاع الصناعي فقد اعتمد عليه الاقتصاد الصيني منذ مطلع الألفية الثالثة كمحرك رئيس للاقتصاد الوطني، إذ شهدت الصناعة الصينية تطورا سريعا وأصبحت صناعة حديثة متمثلة بالصناعات الإلكترونية بدفع من المستثمرين الأجانب وتحت ضغط قوى الطلب الداخلي والخارجي، واحتل القطاع الصناعي المقدمة في المساهمة في النمو الاقتصادي للصين عن طريق الصناعات المصنعة عالية الجودة ، فضلا عن الصناعات الأخرى التي تمتاز بها الصين كالسيارات والطائرات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها، بحيث أصبحت الصين تشكل خمس(5/1) الإنتاج الصناعي العالمي والثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية قبل سنة 2017. كذلك ساهم قطاع الخدمات بأنشطته المختلفة والمتعددة مساهمة فعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للصين، ومن أهم هذه المساهمة تجارة الجملة والمفرد التي حققت قيمة مضافة قدرها (20.7%) من القيمة الإجمالية المضافة لقطاع الخدمات عام 2010، والعقارات بنسبة(12.9%) والوساطة المالية بنسبة(12.1%) والتخزين والنقل والبريد بنسبة(11%) وخدمات المطاعم والفنادق بنسبة(04.7%) من القيمة الإجمالية المضافة للقطاع.[1]

جدول رقم (01) يبين تطور المؤشرات الاقتصادية للصين للفترة ما بين (2009-2017)

السنوات	النتائج المحلي الإجمالي(مليار يوان)	الناتج المحلي الإجمالي(مليارد دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجماليGDP
2009	36.759.36	5.071.46	9.23
2010	40.650.9	6.005.25	10.63
2011	44.650.9	7.442.03	9.48
2012	47.929.90	8.471.36	7.75
2013	51.620.50	9.518.58	7.68

[1]دهش، الغراوي، مرجع سابق ص 93.

2014	55.388.00	10.430.71	7.27
2015	59.210.62	10.982.83	6.9
2016	36.053.37	11.383.03	6.49
2017	66.962.68	12.263.48	6.2
معدل النمو الاق المركب ل GDP	%6.890		

المصدر- دهش، الغراوي: دور استراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس، ص94

جدول رقم (02) يبين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة من2009-2017

السنة القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	10.33	10.1	9.25	9.4	9.3	8.7	8.4	8.1	7.6
الصناعة	64.24	46.72	44.37	45.3	44	43.3	41.1	40.1	40.5
الخدمات	43.43	43.19	46.3	45.3	46.7	48	50.5	51.8	51.9

المصدر- **دهش، الغراوي: دور استراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس، ص94**

نسجل أيضا أن الصين أصبحت من الدول الرائدة في مجال البدائل الاقتصادية، فالكثير من المشاريع الضخمة التي تتصدر الريادة على المستوى الدولي، سواء في مجال النقل عن طريق ابتكار وسائل النقل الكهربائية (سيارات، حافلات، قطارات)، أو في المجال السياحي، حيث تفيد التقارير أن الصين ستصبح البلد الأول سياحيا في العالم بحلول 2030، رغم تعقيدات التأشيرة الصينية. أو في المجال البيئي عن طريق استحداث أولا ما يسمى بحمة السماء الزرقاء في مايو عام 2013 التي أطلقتها حكومة نانتشانغ "، وبذلت جهودا كبيرة لمكافحة تلوث الغبار في مواقع البناء، وقامت بهدم المراجل التي تعمل بالفحم أو إعادة بنائها

في مناطق حظر الاحتراق، فضلا عن أعمال المعالجة الخاصة بانبعاث عوادم السيارات وغيرها من أعمال معالجة تلوث الهواء، وذلك من أجل تهيئة بيئة جميلة لسكانها. وثانيا باستحداث أول دفعة للمناطق التجريبية الصينية لبناء الحضارة الإيكولوجية والتي انطلقت في عام 2016، أصبحت رائدة في استكشاف نهج ونمط جديدين للتنمية الخضراء من خلال الممارسات والتجارب، الأمر الذي يبشر بمستقبل واعد للتنمية الخضراء في الصين.[1]

المفتاح الآخر لخبرات الصين هو الحكومة القوية الساعية إلى التنمية، والقادة أصحاب الرؤية العميقة الثاقبة والسياسات الصائبة. يجب على الدولة النامية التي تحتاج إلى تحويل نمط تنميتها أن توحد شعبها وأن تركز القوة الوطنية لدفع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بصورة منتظمة، ولذلك تحتاج إلى حكومة قوية في فترة معينة وفي مجالات معينة، تتمتع بالسلطة السياسية القوية وقدرة الإدارة الفعالة. لقد أثبتت التنمية البشرية في التاريخ أن تحقيق التنمية الاقتصادية ممكن في ظروف أخرى وليس فقط في ظروف الديمقراطية الغربية. في ستينات وسبعينات القرن العشرين، شهدت بعض الدول والمناطق النامية (مثل النمور الآسيوية الأربع) تطورا اقتصاديا سريعا. وقد استخدم العديد من العلماء الغربيين أيضا مفهوم "الدولة التنموية"، مشيرين بذلك إلى نموذج التنمية الاقتصادية التي تقودها الحكومة، لشرح التنمية الاقتصادية السريعة للاقتصادات الناشئة في شرقي آسيا، ومنها الصين. فضلا عن ذلك، تتميز حكومات تلك الدول بالرغبة القوية في دفع التنمية الاقتصادية وبالقدرة على توزيع الموارد وتعبئة الجمهور للمشاركة في دفع تطور الدولة.

برغم اعتراف العالم بالإنجازات التي حققتها الصين في التنمية الاقتصادية، لا يعرف إلا عدد قليل من الناس في العالم أن إصلاحات الصين الاقتصادية ترافقها إصلاحات سياسية

---

[1] خه ون بينغ،(2020)، ***مفاتيح خيرة التنمية الصينية***، الموقع الإلكتروني الصين اليوم، (ليوم 2020/03/17 الساعة 13:00)

واجتماعية، وأن الإصلاحات السياسية والاجتماعية تساعد على تحقيق الإنجازات في التنمية الاقتصادية. خلال أكثر من الثلاثين سنة الماضية، وبفضل الإصلاح التدريجي لمراقبة وتوازن نظام القيادة ونظام التوظيف ونظام الاختيار (الاختيار داخل الحزب والاختيار في الوحدات القاعدية ونظام التشريع والقضاء ونظام صناعة القرار بين القوى المختلفة)، يتعمق الإصلاح الاقتصادي ويتحقق التسامح والانسجام بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة ومختلف القوميات في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي. مع أن الصين مازالت تواجه تحديات كثيرة، من توسع الفجوة بين الأثرياء والفقراء وعدم التوازن بين المناطق المختلفة، يتمتع الشعب الصيني بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مسبوقة. هذا هو السبب في أن "إجماع بكين" ذا المنحى الإنمائي يمكن أن ينافس "إجماع واشنطن" ذا التوجه الليبيرالي، وأيضا السبب في موافقة المزيد من الدول النامية على سياسات الصين.[1]

ثالثا- التنمية الإدارية:

بدأت الصين منذ ثمانينيات القرن العشرين في تنفيذ إصلاحات إدارية بالتركيز على إقامة نظام حكومي يتوافق مع ما أطلق عليه الصينيون « اقتصاد السوق الاشتراكي» ويساعد على تنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة، وبالتالي يدعم عملية الإصلاح بعد أ ن وضعت 1993الاقتصادي برمتها، لكن الانطلاقة القوية للإصلاح كان في عام الصين هدفاً للإصلاح الاقتصادي وهو إنشاء اقتصاد السوق الاشتراكي، مما اقتضى موجة جديدة من الإصلاح.إن برنامج الإصلاح الإداري في الصين قد ركز على جملة من الموضوعات الرئيسية كما أشار إلى ذلك «جيانغ زيانرونغ»، وهو مدير مركز بحوث النظام الإداري والإصلاح المؤسسي بالصين ومن أهمها:

---

[1] خه ون بينغ،(2020)، ***مفاتيح خبرة التنمية الصينية***، الموقع الإلكتروني الصين اليوم، (ليوم 2020/03/17 الساعة 13:00)

-بدأ إصلاح النظام الإداري الحكومي من القمة باتجاه قاعدة الهرم الإداري، حيث تم

-تحديد حصص للوظائف القيادية مع توصيفها من حيث المعارف والمهارات والسن.

-العمل على تخفيض العدد الإجمالي للوزارات والأجهزة الإدارية العليا والاستغناء عن حوالي 40% من إجمالي الموظفين العموميين .

- شكيل هياكل إدارية رشيدة تتمتع بالمرونة والكفاءة وتبتعد عن التعقيدات البيروقراطية وزيادة حيوية الجهاز الإداري العام، وخلق علاقة متناغمة بين الجهاز الإداري والمشروعات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية من جهة وإعادة تعريف العلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية والمحليات من جهة ثانية .-- التوافق مع متطلبات نظام اقتصاد السوق الاشتراكي.

- الفصل بين وظائف الأجهزة الحكومية ووظائف المشروعات الاقتصادية للوصول إلى بيئة داعمة خاصة.

- إجراء تحولات واسعة في وظائف الحكومة بحيث تكتفى بالتخطيط التأشيري، وتترك لإدارات المشروعات العامة والأجهزة المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، شريطة أن تهتم الإدارات الحكومية المركزية بنتائج الأداء العامة وبمواضيع الرقابة عن بعد والمساءلة الإدارية وتنفيذ السياسات وتوفير الخدمات وغير ذلك. وعليه فإن جوهر الإصلاح الإداري في الصين هو اللامركزية وتحويل الإدارة الحكومية من الشؤون الصغيرة إلى السياسات العامة وزيادة مرونة الجهاز الحكومي.

-**نتائج الإصلاح الإداري في الصين**: أدت الإصلاحات والإجراءات التي قامت بها الصين إلى التقدم في جميع جوانب إدارة الموظفين العموميين، وما سينعكس بالضرورة على

الأداء الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، ويمكن تعداد أهم منجزات الإصلاح الإداري في الصين كما يلي:

النجاح في تقليص حجم المؤسسات وعدد الموظفين، وهذا التقليص بدأ بتخفيض عدد المؤسسات والموظفين، ثم انتقل إلى تعزيز الفصل بين قيادة الحزب والوظائف الحكومية وفصل المهام الحكومية عن إدارة الشركات، فقد خفض عدد الموظفين الحكوميين في إطار إصلاح مجلس الدولة إلى النصف تقريباً.

نقل وتحويل الوظائف الحكومية وفصل وظائف الحكومة عن إدارة المشاريع وتعزيز سلطة الشركات في الإدارة وصنع القرار وتقليص الإجراءات والموافقات الإدارية.

تحفيز المبادرة لدى الحكومات المحلية عبر اللامركزية الإدارية عبر إعطاء تلك الحكومات المحلية المزيد من السلطة في اتخاذ القرارات في المجالات المالية والضرائب والموظفين. ضعف السيطرة على المجتمع من قبل الدولة وإعطاء مزيد من الاستقلالية للأفراد والمجتمع، وذلك بعد أن كانت جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية خاضعة لسيطرة الحكومة.

تحسين هيكل المؤسسات الحكومية حيث أعيد تكييف الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية لتبسيط الهياكل الإدارية وتوحيد الإجراءات الحكومية وزيادة الفعالية.

ختاماً يمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي في الصين كان هو الدافع الأساسي والموجه لعملية الإصلاح الإداري، بعد أن تبين صعوبة تحقيق أية نجاحات اقتصادية أو اجتماعية دون البدء بإصلاح المؤسسات والإدارة العامة بكامل عناصرها التي هي الحامل الأساسي لأي عمل تنموي، واتخذ هذا الإصلاح الشكل التدريجي بما يلاءم طبيعة الصين وتجربتها التنموية.[1]

كما أن الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وصل إلى ذروته من خلال محاولة الولايات المتحدة كبح جماح المارد الصيني، ونلمس ذلك من خلال العقوبات التي

---

[1] وزارة التنمية الإدارية،(2020)، ***التجربة الصينية في الإصلاح الإداري***، https://moad-sy.org/imag(ليوم:2020/03/17،الساعة:12:12)،ص3-5.

فرضت على مؤسسات صينية عملاقة على غرار مؤسسة "HUAWEI" هواوي ودفع الصين إلى تنازلات اقتصادية متشبثة بالبقاء في الريادة العالمية، وهو الأمر الذي دحضه الكثير من الخبراء منهم الأمريكيون الذين يرون أن الصين ستكون القوة العالمية رقم واحد سنة 2030، وبالتالي مخاوف الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين تتحرك نحو زيادة التوتر السياسي بينهما من خلال تأجيج أزمة تايوان، وهو المنحى نفسه الدي انتهج مع روسيا باختلاق ازمة أوكرانيا وحرب أوكرانيا التي لا تزال مستعرة وبتأثير كبير على الكثير من اقتصاديات العالم.